

تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية

إعداد

أ. منى بسيسو

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (29)

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، أملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء " ب "
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية

إعداد
أ. منى بسيسو

يونيو 2008

العدد رقم (29)

ISBN: 99906 - 80 - 23 - 2
Depository Number: 2008/145

المحتويات

5 تقديم
7 1. تساؤلات مشروعة
7 2. الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر
13 3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
23 4. الترويج للاستثمار كسياسة عليا وصناعة ذات تقنيات ودروس مستفادة
30 5. آفاق صناعة الترويج
32 6. تجربة ماليزيا...دروس مستفادة
33 7. ملخص المناقشات
37 المراجع
39 الملحق

تقديم

يمكن النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية في الدول العربية في إطار التعريف العريض للتنمية، بمعنى أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وتتأتى هذه الإمكانية بطريقة أكثر شفافية بالنظر إلى الدور المتعلق بتحقيق الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، والذي قامت الأمم المتحدة بصياغته في الأهداف الإنمائية للألفية، وكما هو معروف فإن هذا الهدف المحوري يقضي بالإقلال من الفقر بحلول عام 2015 إلى نصف مستواه الذي كان سائداً في عام 1990.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك أدبيات متخصصة توضح إمكانية مقارنة تحقيق الهدف المحوري عن طريق حساب معدّل النمو السنوي المطلوب، ومن ثمّ حساب معدّل الاستثمار المطلوب. وبمقارنة معدّل الاستثمار مع معدّل الادخار المحلي، فإنه يمكن حساب متطلبات التدفقات الرأسمالية الأجنبية المطلوبة. وكما هو معلوم، فإن التدفقات الرأسمالية الأجنبية تنقسم إلى: تدفقات رأسمالية رسمية: تتمثل بتدفقات العون الإنمائي من قروض ومنح، وتدفقات رأسمالية خاصة: تشمل أهمها على الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافطة، والديون المصرفية.

وفي إطار مثل هذه المقارنة فإنه يمكن تقييم الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مختلف الدول بما في ذلك الدول العربية؛ وذلك بالنظر إلى مساهمته في سدّ الفجوة بين معدّل الادخار المحلي ومعدّل الاستثمار المطلوب، أي مساهمته في رفع معدّل الاستثمار الوطني.

وكما هو معروف فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يعتبر من أهم مصادر المعلومات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد بدأت الأونكتاد إصدار تقرير الاستثمار العالمي منذ عام 1991، حيث يوفر هذا التقرير أحدث التقديرات عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دول العالم، كما يقوم بمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتدفقات هذا الاستثمار، وآثاره التنموية، ومتطلباته المؤسسية، والسياسات الملائمة للتعامل معه.

وقد عرّف التقرير الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تدفقات استثمارية عبر الحدود تتم عادةً بواسطة شركات عابرة للحدود الدولية، حيث ينتج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج الدولة الأم في دولة أخرى مضيئة للاستثمار، بحيث يكون للشركة عابرة الحدود حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار، ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، وبذلك يهدف هذا الاستثمار إلى تأسيس علاقة طويلة الأمد.

من هذا التعريف، يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشتمل على ملكية الأسهم، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض بين فروع الشركة الأم، وتشتمل أيضاً على رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار اتفاقيات الترخيص وحقوق الامتياز التجاري، وعقود الإدارة، وعقود التسليم بالمفتاح، والتأجير، والتعاقد من الباطن، وشراكات الإنتاج.

في إطار هذا التعريف الإجرائي، فإنه من الجدير بالملاحظة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية قد أخذت تهيمن على صافي تدفقات رأس المال الخاص نحو هذه الدول وذلك في نهاية تسعينات القرن الماضي. وحسب معلومات البنك الدولي، فقد بلغ صافي تدفقات رأس المال الخاص نحو الدول النامية في عام 1999 حوالي 291 مليار دولار تضمنت ما يلي: 192 مليار دولار: استثمار أجنبي مباشر، بنسبة 80% من صافي التدفقات، 28 مليار دولار: استثمارات حافظة، بنسبة 12% من صافي التدفقات. 19 مليار دولار: ديون مصرفية، بنسبة 8% من صافي التدفقات.

وقد شهدت الفترة منذ بداية تسعينات القرن الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وعلى مستوى الدول النامية، وكذلك على مستوى الدول العربية، لتبلغ أعلى مستوياتها في عام 2000.

كذلك الحال، فقد شهدت الفترة منذ بداية تسعينات القرن الماضي اتجاهاً تصاعدياً متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأس المال الثابت لتصل في عام 2006 إلى: 12.6% على مستوى العالم، 13.8% على مستوى الدول النامية و 28% على مستوى الدول العربية.

يتضح من هذه المعلومات أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ يلعب دوراً مهماً في الدول العربية. ولعل ذلك ليس بمستغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في مختلف الدول العربية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث شكّل الترحيب بتدفقات رأس المال الخاص الأجنبي ركناً محورياً في هذه البرامج.

يبقى السؤال المطروح هنا: هل كان لسياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر التي اتبعتها الدول العربية دوراً في الاتجاهات الزمنية التي تمت الإشارة إليها؟، وهل هناك من جهود إضافية ينبغي بذلها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ سيقوم هذا العدد من سلسلة اجتماعات الخبراء بالإجابة على هذه التساؤلات.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط - الكويت

1. مقدمة

بالإضافة إلى التساؤلات التي طرحها السيد المدير العام في تقديمه، فإن هناك تساؤلات مشروعة تستحق البحث عن إجابات لها: لماذا تحقق بعض الدول فوائد أكثر من غيرها من توطين الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ما هي السياسات الواجب تبنيها لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر؟ كيف تستطيع الدول الاستفادة من تطور تقنيات المعلومات والاتصالات والنظم الإدارية والتسويقية في وضع الإستراتيجية الترويجية الانجح، وتحسين أساليب أداء الأعمال لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيئة للاستثمار؟ وما هي المتطلبات المستقبلية لإنجاح أنشطة الترويج للاستثمار؟

ولا تدعي هذه الورقة أنها ستقدم الإجابة على مثل هذه التساؤلات، والتي تحتاج إلى جهود بحثية مكثفة ومدة زمنية طويلة لاستيفائها حقها. إنما، وبالنظر لتشعب الموضوع وأهميته، فقد حرصت الورقة محتواها على محاولة إلقاء الضوء على بعض النقاط المحورية المرتبطة به، خاصة منها تلك المتعلقة بالتنبيه إلى أهمية صناعة الترويج للاستثمار ودور القائمين عليها في ترجمة السياسة الاستثمارية للدولة، من أجل خدمة الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية المتوخاة من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على أهمية تعزيز بيئة الاستثمار وأداء الأعمال وتنافسية الدولة المحلية لمصلحة المستثمر المحلي أولاً ومن ثم المستثمر الأجنبي.

في محاولة الإجابة على التساؤلات أعلاه، سيتم توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ووظيفته في الدول العربية، وكذلك وضع الدول العربية في مؤشرات تقيس مناخ الاستثمار ومستوى التنمية البشرية، وتبيان تصنيف الدول العربية في مصفوفة تقاطع الإمكانيات والأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. كما سيتم تعريف صناعة الترويج للاستثمار التي تطورت وتبلورت مفاهيمها المعروفة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وسيتم توضيح أهمية الجهود الوطنية في مجال الترويج للاستثمار الأجنبي بالإشارة إلى بعض التجارب الناجحة للدول العربية وويختتم باستعراض تجربة ماليزيا المتميزة في تطوير سياسة ترويج الاستثمار.

2. الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD)⁽¹⁾ على أنه ذلك الاستثمار الذي يستوفي الشروط التالية:

(أ) تدفقات استثمارية عبر الحدود، عادة ما تكون من قبل الشركات متعددة الجنسيات (TNCs)، ينتج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج دولتها الأم (Home) في دولة أخرى مضيئة للاستثمار (Host)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار، ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، وتأسس لعلاقة طويلة الأمد.

(ب) وتحسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مكونات: ملكية الأسهم، الأرباح المعاد استثمارها، القروض بين فروع الشركة الأم. قد يكون هذا الاستثمار جديداً وعندها يعرف باسم (Greenfield)، أو توسعاً في استثمار قائم ويعرف باسم (Brownfield)، أو تمكلاً من خلال عمليات الاندماج والتملك (Mergers & Acquisitions) وهي الصيغة الأكثر شيوعاً.

(ج) كما تحسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار: اتفاقيات الترخيص وحقوق الامتياز التجاري (Franchise)، عقود الإدارة وعقود التسليم بالمفتاح (Turnkey)، التأجير (Leasing)، التعاقد من الباطن (Sub-contracting) وشركات الإنتاج (Production Agreements).

(د) تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات أفقية (Horizontal FDI)، تتم من خلال استثمارات في القطاع أو الصناعة ذاتها التي تعمل فيها الشركة الأجنبية، أو استثمارات عمودية (Vertical FDI) تنقسم بدورها إلى استثمارات أمامية عمودية (Forward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية، واستثمارات خلفية عمودية (Backward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية.⁽²⁾

لقد شهدت السنوات الأخيرة، تطوراً (يتوقع تواصله مستقبلاً)، في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسعاً في نطاق التعريف ليشمل مكونات مختلفة، ومجالات متعددة بحكم تنامي اقتصاد العولمة، من خلال تزايد حرية الحركة عبر الحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات، وحركة الأفراد المهنيين والعمالة الماهرة، بفعل تحرير الأسواق وانتهاء سياسات اقتصادية منفتحة، ومواصلة الإصلاحات الإجرائية والقانونية الإيجابية للاستثمار، والاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات، ووضعت على سبيل المثال:

- (1) رأس المال المغامر (Venture capital)، الذي سيؤدي بدوره إلى إحداث تغيير في طبيعة اللاعبين الرئيسيين، إذ سيدخل رواد الأعمال هذا المجال (Entrepreneurs)، وتزايد الاهتمام بمبادرات الإبداع وتنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والتوجه لتكوين تجمعات إنتاجية (Clusters) تستند إلى مفاهيم تقنية عالية.
- (2) الشراكات عبر الحدود لفرض تعزيز جهود البحث والتطوير (R&D)، خاصة بين الدول المتقدمة والنامية، بينما كانت هذه الشراكات محصورة في السابق بين الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان فيما عرف باسم الأطراف الثلاثية (TRIAD).
- (3) التحالفات الإستراتيجية (Strategic Alliances) للدخول في شراكات وقنوات توزيع مشتركة، والاعتماد على المصادر الخارجية (Outsourcing) وعمليات الأوفشور (Offshore)، والاستثمارات التي تتم من خلال البرامج المقلبة (Offset).
- (4) الأموال العائدة من قبل أصحاب الأعمال المغتربين الراغبين في المساهمة بدع إقتصادات دولهم .
- (5) شراكات القطاع العام والقطاع الخاص (PPP)، خاصة في مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية.

كما تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر الحدود، وفقاً لمصادر الأونكتاد، حيث يتوقع أن يكون حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ في عام 2007 ما يزيد على 1.5 تريليون دولار، مسجلاً معدلات غير مسبوقه مقارنة مع حجم هذه التدفقات، لعام 2006، التي بلغت نحو 1.3 تريليون دولار، ومتجاوزة أعلى معدل سبق أن سجلته هذه التدفقات في عام 2000 والتي بلغت حينها 1.4 تريليون دولار.⁽³⁾ ويعزى ذلك إلى تزايد عمليات الاندماج والتملك، واستمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول الناهضة خاصة الصين والهند، وتوسع نشاط العديد من شركات الدول الناهضة والنامية، وتوجيه استراتيجياتها للاستثمار عالمياً إلى جانب استمرارها في تعزيز جهودها الداخلية لتحسين مناخ الاستثمار، وتوافر الفرص الاستثمارية الواعدة خاصة في قطاع الخدمات (بما فيه قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات، مشاريع المرافق العامة من مياه وكهرباء وغاز ومشاريع النقل وكافة الخدمات المرتبطة بالسياحة) والصناعات الاستخراجية، التي كانت العامل الأساسي وراء ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2006، ومشاريع البنى التحتية الضخمة وتطوير المناطق الاقتصادية، التي ستكون محور تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2008.

ينسجم هذا التوجه مع تنامي اتجاه العولمة، الذي تدفعه حركة السلع والخدمات عبر الحدود، من خلال تحرير التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الأسواق المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي والدول المضيفة له. وعادة ما تكون الدول مصدرة ومستقطبة للاستثمار في وقت واحد وبدرجات مختلفة، وذلك بموجب إستراتيجية الدولة الاقتصادية وأولوياتها التنموية وأهدافها من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تستند إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية: قاطرة للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، توسيع الأسواق التصديرية، توفير التمويل ورأس المال خاصة للمشروعات الضخمة، خلق الوظائف المباشرة وغير المباشرة (خاصة في الدول النامية ذات الاقتصادات المتحولة وفي قطاع الصناعات التحويلية أكثر من غيره)، نقل التقنية وتوطينها، تعزيز اندماج شبكات الإنتاج والتوزيع المحلية مع السلاسل العالمية واكتساب مهارات إدارية وتنظيمية وتسويقية.

يمكن دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، من خلال العلاقة المباشرة بين مؤشرات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي، ومن ثم أثر النمو الاقتصادي في توليد الثروة وعدالة توزيع الدخل على سياسات الدولة في تقليص البطالة ومحاربة الفقر، وصولاً إلى مجتمع الرفاه المنشود. وينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة تختلف حسب: أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطبة، درجة التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار، مدى الترابط والتشابك بين الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب والاقتصاد المحلي ومدى تكامل وانسجام عملية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والصناعية خاصة.

وفي هذا الصدد، تصدر الإشارة إلى أن هناك 78,411 شركة متعددة الجنسية أو عابرة للقوميات أو عبر وطنية (TNCs)، تركزت بنسبة 75% في الدول المتقدمة، وتضم 777,647 شركة فرعية وشقيقة ساهمت بما نسبته 10% من إجمالي الناتج العالمي، وأدارت نحو 33% من الصادرات العالمية، وخلقت وظائف لنحو 73 مليون عامل لعام 2006. وتضع هذه الشركات استراتيجيات استثمارية تهدف بوجه عام إلى تعظيم الربحية في إطار إستراتيجية "عولمة" الإنتاج وتزايد التوجه لعمليات التعاقد الخارجي (outsourcing) والأوفشور. وهي بدورها تسعى إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

- دخول أسواق جديدة أو تلك ذات المنافذ التصديرية، أو أسواق ضخمة ذات الطلب الفعال، أو الأسواق المغلقة والمحمية بالحواجز الجمركية.

- توفير أيدٍ عاملة أقل تكلفة وماهرة.
- القرب من الموارد الطبيعية الهامة أو الأصول الإستراتيجية.
- تجنب الحواجز التجارية أو عوائق أخرى.
- تعزيز الكفاءة (من خلال سلاسل العمليات المتكاملة إقليمياً ودولياً المفضية إلى الإنتاج عبر الحدود، أو إلى تخصص عمليات الإنتاج).
- تخفيض كلف النقل والتخزين.
- تعزيز أنشطة البحث والتطوير.⁽⁴⁾

ومن الجدير بالملاحظة أنه عند التقيد بوضع سياسة محلية فعالة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا بد من الحرص على تكامل مثل هذه السياسة مع مجمل السياسات الاقتصادية للدولة، وتعظيم الإفادة مما تقدمه العولمة مع الحفاظ على ثقافة الدولة وخصوصيتها، والتعلم من دروس الماضي، والدروس المستفادة من دول أخرى والتأكد من إيجاد الأطر المؤسسية المناسبة. ولذا فإن هذه السياسة يجب أن تستند إلى الاعتبارات الأساسية التالية⁽⁵⁾:

- (أ) شمولية السياسة: لا يمكن وجود سياسة استثمارية جيدة بمعزل عن سياسات اقتصادية كلية وجزئية جيدة لإدارة الاقتصاد وتحقيق الأهداف التنموية المتوخاة من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- (ب) مراعاة التأثيرات الجانبية: التي تأخذ بالاعتبار حسابات المنفعة والتكلفة عند تحديد نوعية الاستثمارات المستقطبة والقطاعات التي ستوجه إليها والآثار التنموية المتوخاة.
- (ج) الحفاظ على توازن السياسات: ضرورة مراعاة التوازن بين سياسة الدولة في جذب الاستثمارات إليها وسياساتها للاستثمار في الخارج، والحفاظ على المرونة والديناميكية، بما يتناسب مع وضع الدولة التنموي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الناتجة عن ذلك.
- (د) نظم الحوافز: تأخذ بالاعتبار الحوافز المنبثقة من قانون الاستثمار وتدابيرها ر على قرار الشركات العالمية والمستثمر المحلي على حد سواء وعلى وضع الموازنة العامة للدولة.
- (هـ) تنمية القدرات المحلية: تراعي السياسة تعزيز الأصول المادية والتركيز على الموارد البشرية للدولة بما يعزز اقتصاد المعرفة الذي أصبح المعيار الحاسم لتعزيز إمكانات الدولة في النمو والازدهار.
- (و) تنمية الشراكات: تتبنى السياسة تشجيع الشركات الأجنبية على الدخول في شراكات وتحالفات وشبكات علاقات مع المستثمرين المحليين.

(ز) التعامل مع المجتمع المدني: تراعي السياسة دور وآراء النقابات العمالية ومجموعات الضغط والتجمعات الخاصة بحماية المستهلك أو البيئة وغيرها من جمعيات النفع العام التي تتوخى المصلحة العامة.

(ح) تنافسية الدولة: تأخذ بالاعتبار تباين مزايا الدولة وتنافسياتها مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة، وكيفية الافادة من ذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

(ط) الاندماج في الاقتصاد العالمي: تراعي السياسة تعزيز قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما من شأنه أن ينعكس ايجاباً على تطوير مواردها المحلية.

(ي) الخصوصية الوطنية: تستند إلى خلق اهتمام في الخصوصية التي توفرها الدولة على كافة المستويات حتى الثقافية منها.

(ك) الاستهداف الصحيح: رغم الشفافية المطلوبة في نظم الحوافز والمزايا التي تقدمها الدولة للمستثمر الأجنبي، إلا أن ذلك لا يمنع من المرونة في تقديم بعض الحوافز والمزايا، بدون الإخلال باعتبارات المصلحة العامة والقوانين الضابطة، وفقاً لأهمية المستثمر الأجنبي المطلوب جذبُه للاستثمار في الدولة وفقاً لمصلحتها العليا (تعتبر تجربة كوستاريكا في اجتذاب شركة إنتل لصناعة رقائق الحاسوب من اهم الحالات التي عكست الاخذ بمبدأ الاستهداف الصحيح).

في مجال استعراض حالة الأردن⁽⁶⁾ لوضع سياسة وطنية فعالة للاستثمار، فقد أعلنت الحكومة الأردنية رسمياً في يناير من عام 2008 عن مشروع العمل بالإستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أعدت على ضوء البرنامج الوطني للدولة. وقد غطت الإستراتيجية الوطنية للاستثمار سبعة محاور رئيسة هي سياسة وتشجيع الاستثمار، والتسهيلات الممنوحة، والسياسة التجارية، وسياسة المنافسة، والسياسة الضريبية، وتنمية الموارد البشرية والإدارة العامة. وستقوم مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية من قطاع عام وخاص، وسترفع تقريراً شهرياً إلى رئيس الوزراء حول سير العمل فيه. كما ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للاستثمار إلى تطوير مؤشرات مبسطة لقياس الأداء لبرامج ترويج الاستثمار لتمكين متخذي القرار الاستثماري من تحديد مكان القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وستتخذ كافة الخطوات الضرورية لضمان تنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمار وتنفيذها بوضوح وشفافية، والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز نوعية الخدمات، في اجواء من الشفافية والمساءلة. وقد عكست هذه الإستراتيجية مدى جدية الحكومة في تأمين بيئة ممتازة للاستثمار والأعمال، من

أجل زيادة القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز رؤوس الأموال المحلية لخدمة الأهداف الاقتصادية الوطنية، بما من شأنه المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، تنعكس على رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق الازدهار والنمو. يبين الإطار أدناه أهم مخرجات هذه الإستراتيجية.⁽⁷⁾

مخرجات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في الأردن

- المحافظة على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 6% و 7% على مدى السنوات العشر القادمة.
- مضاعفة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 3 آلاف دينار خلال عشر سنوات.
- تحويل العجز في الميزان التجاري إلى فائض، (عجز الحساب الجاري حالياً هو 15.5%).
- خفض العجز في الموازنة العامة (حالياً 6%)، وخفض نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (حالياً 27%).
- خفض مستوى البطالة إلى 6% (حالياً 15.7%).
- توليد 60 ألف فرصة عمل جديدة، منها حوالي 27 ألف فرصة عمل ذات قيمة مضافة عالية.
- إعلان الخريطة الاستثمارية التي تتضمن دراسات جدوى لـ 75 مشروعاً استثمارياً نوعياً مولداً للدخل والعمالة، مما يعتبر قيمة مضافة عالية للاقتصاد الأردني.

3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة: ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بشكل مضطرب وفق إحصاءات أونكتاد من نحو 7.7 مليار دولار أمريكي في عام 2001 وبحصة تقل عن 1% من إجمالي العالم إلى 62.3 مليار دولار في عام 2006 وبحصة بلغت حوالي 4.8% من إجمالي العالم، كما هو مبين في الجدول رقم (1).⁽⁸⁾

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية
2001-2006 (مليون دولار)

البند	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العالم	817.574	716.128	632.599	742.143	945.795	1305.852
الدول المتقدمة	571.483	547.778	442.157	418.855	590.311	857.499
الدول النامية	219.721	155.528	166.337	283.030	314.316	379.070
دول الاقتصادات المتحوّلة	26.371	12.821	24.106	40.258	41.169	69.283
مجموع الدول العربية	7.711	8.074	9.774	24.721	45.809	62.310
نسبة الدول العربية للدول النامية	%3.51	%5.19	%5.88	%8.7	%14.6	%16.4
نسبة الدول العربية للعالم	%0.94	%1.13	%1.55	%3.33	%4.84	%4.77

وفي محاولة لمعرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة للدول العربية، فقد تبين اختلاف أداء الدول العربية في هذا المجال، إذا ارتفعت هذه التدفقات، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد، من نحو 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2001 وبحصة ضئيلة بلغت 0.2% من إجمالي العالم، إلى حوالي 13.4 مليار دولار وبما نسبته 1.1% من إجمالي العالم في عام 2006، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة حسب أقاليم العالم
(مليون دولار)

البند	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العالم	721.501	652.181	561.104	877.301	837.194	1215.789
الدول المتقدمة	658.094	599.895	514.806	745.970	706.713	1022.711
الدول النامية	59.861	47.775	35.566	117.336	115.860	174.389
دول الاقتصادات المتحوّلة	3.546	4.511	10.731	13.995	14.620	18.689
مجموع الدول العربية	1.8	0.718	(2.262)	7.323	12.348	13.374
نسبة الدول العربية للدول النامية	%2.9	%1.5	-	%6.2	%10.6	%7.7
نسبة الدول العربية للعالم	%0.2	%0.1	-	%0.8	%1.5	%1.1

وإذا ما تم تصنيف الدول العربية وفق مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها فإنها تقسم إلى ست فئات: فهناك 9 تسع دول تستقطب تدفقات واردة تعادل أو تزيد عن 2 مليار دولار سنوياً (42% من عدد الدول العربية)، وخمس دول تستقطب أقل من مليار سنوياً بالمعدل (24%)، وسبع دول بمستويات منخفضة جداً (34%)، كما هو مبين في الجدول رقم (3). أما بالنسبة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية، فهناك أربع دول تصدر مليار دولار

فما فوق سنوياً (19% من عدد الدول العربية)، وبقية الدول العربية (81%) ليس لديها تدفقات صادرة تستحق الذكر، كما هو مبين في الجدول رقم (3). وتجدر الملاحظة إلى أن الصورة قد تختلف عند صدور بيانات عام 2007 وما بعده، مع تزايد اهتمام الدول العربية بالاندماج في الاقتصاد العالمي وتوسيع استثماراتها خارج حدود دولها للاستفادة من اتساع الأسواق الخارجية لتنشيط صادراتها والربط مع سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية.

جدول رقم (3): تصنيف الدول العربية حسب حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006

#	مستوى التدفقات (مليار دولار)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة 2006		تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة 2006	
		عدد الدول	أسماء الدول	عدد الدول	أسماء الدول
1	= 3.0 أو أكثر	6	السعودية / مصر / الإمارات / السودان / تونس / الأردن	1	الكويت
2	2.0 - 2.9	3	المغرب / البحرين / لبنان	1	الإمارات
3	1.0 - 1.9	3	الجزائر / ليبيا / قطر	0	-
4	0.5 - 0.9	2	سلطنة عمان / سوريا	2	البحرين / السعودية
5	0.2 - 0.4	1	العراق	2	المغرب / سلطنة عمان
6	= 0.1 أو أقل	6	الكويت / جيبوتي / فلسطين / موريتانيا / اليمن / الصومال	15	لبنان / الجزائر / مصر / ليبيا / السودان / تونس / قطر / سوريا / موريتانيا / اليمن / العراق / الأردن / فلسطين / جيبوتي / الصومال
		21		21	

لقد شهدت السنوات الأخيرة تماماً ملحوظاً في تدفقات الاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمسجلة، مدفوعة بتزايد الفوائض المالية والسيولة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، التي تبحث عن فرص استثمارية واحدة خارج دولها إلى الدول المجاورة. وقد بلغت الاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمسجلة في عام 2006 نحو 17.6 مليار دولار (من 9 دول عربية مضيئة للاستثمار توافرت عنها بيانات) بحيث ارتفع الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البيئية خلال فترة الرصد التي تقوم بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنوياً منذ عام 1985 وحتى نهاية عام 2006 ما قيمته 91.5 مليار دولار، بمعدل تدفق سنوي حوالي 4.2 مليون دولار. وقد شكلت الاستثمارات العربية البيئية نسبة تقديرية بلغت 36.7% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية في عام 2006 والتي قدرت حينها بنحو 47.8 مليار دولار (قبل التعديل).⁽⁹⁾

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد سجلت هذه التدفقات وفقاً لمصادر الأونكتاد، وكما يبين الجدول رقم (4) لست، دول عربية نسباً مقدرتها بلغت أو تجاوزت 50% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت لديها (أي بمعدل 23% من إجمالي عدد الدول العربية)، بينما سجلت غالبية الدول العربية (13 دولة عربية تمثل 62% من إجمالي الدول

العربية) نسباً تقل عن (50%)، وشهدت دولتان عربيتان معدلات سالبية.⁽¹⁰⁾

جدول رقم (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الاستثمارات المحلية 2006

الدولة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد / إجمالي تكوين رأس المال الثابت %
الكويت (0.7%)، فلسطين (3.4%)، الجزائر (7%)، سوريا (11%)، العراق (12%)، قطر (12%)، عمان (17%)، الصومال (21%) والمغرب (22%).	أقل من 25%
الإمارات (31%)، السعودية (32%)، ليبيا (45%)، تونس (49%) ومصر (50%).	26% - 50%
السودان (65%) ولبنان (72%).	51% - 75%
الأردن والبحرين بنحو (99%).	76% - 100%
جيبوتي (108%).	أكثر من 100%

ملحوظة: حقت كل من اليمن وموريتانيا نسباً سالبية بمعدل (-14%) و (-15%) على التوالي.
المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

الدول العربية المتصدرة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في عدد محدد من الدول العربية من بين مجموعة الدول العربية الداخلة في تقرير الاستثمار الدولي لأونكتاد لعام 2007، وتشمل 21 دولة عربية. إذ استحوذت خمس دول على 81% من إجمالي الدول العربية في عام 2001 ولكن نسبة هذه الدول قد انخفضت إلى 70% في عام 2006، مما يعني تزايد عدد الدول العربية المهتمة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. كما اختلفت نوعية الدول العربية صاحبة الحصة الأكبر في جذب الاستثمارات، وتصدرت الدول العربية التي اتبعت سياسة استثمارية متكاملة في إطار الخطة الإستراتيجية الوطنية وأولويات الدولة وطورت جهود الترويج للاستثمار بشكل متميز (مثل السعودية ومصر).

جدول رقم (5): ترتيب أهم الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

الدولة	عام 2001 مليار دولار	الدولة	عام 2006 مليار دولار
المغرب	2.82	السعودية	18.29
الجزائر	1.19	مصر	10.04
الإمارات	1.18	الإمارات	8.36
السودان	0.57	السودان	3.54
مصر	0.51	تونس	3.31
إجمالي الدول الخمس	6.27	إجمالي الدول الخمس	43.54
% الدول الخمس لإجمالي الدول العربية	81%	% الدول الخمس لإجمالي الدول العربية	70%

أما بالنسبة للدول العربية المتصدرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، فإن مصادر الأونكتاد تشير إلى تركيز هذه التدفقات في عدد محدد من الدول العربية. إذ استحوذت خمس دول على 85% من إجمالي الدول العربية في عام 2001، وارتفعت النسبة إلى نحو 92% في عام 2006، كما هو مبين في الجدول رقم (6). جاء ذلك مع وفرة موارد مالية وسيولة فائضة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، تضاعفت مع استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية

(وصلت إلى ما يزيد على 120 دولار للبرميل، ويتوقع تواصل الارتفاع إلى مستوى 200 دولار للبرميل)، وقيام هذه الدول بتبني إستراتيجية توسعية تستهدف توليد الثروة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، الذي يبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول، لتعزيز اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، وتوزيع استثماراتها وتوزيع المخاطرة وخلق روابط أكبر مع الشبكات العالمية للإنتاج والتوزيع.

وفي هذا المجال، فقد تصدرت الكويت جميع الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، التي تمت من خلال شركات محلية، نمت لتصبح شركات إقليمية وعالمية نشطة ذات سمعة مرموقة (شركة زين، اجيليتي، مجموعة الخرايف، الشايح، الغانم) وشركات استثمارية (غلوبال ونور) ومؤسسات مالية إسلامية (الدار للاستثمار) والشركات العقارية التطويرية الضخمة (مزيا). وقد شكلت عمليات الاستحواذ والتملك والاستثمارات العقارية القنوات الرئيسية لاستثمارات الكويت الخارجية المباشرة الخاصة (إضافة إلى الاستثمارات الحكومية الخارجية التي تقوم بها الهيئة العامة للاستثمار، كصندوق سيادي له وزنه في الساحة الدولية، يدير ما يزيد عن 300 مليار دولار). وتوجهت هذه الاستثمارات إلى دول ناهضة ونامية، مثل الأردن ومصر والباكستان والهند والصين وعدة دول افريقية إضافة إلى مواصلتها الاستثمار في دول متقدمة (أوروبا وأمريكا).

جدول رقم (6): ترتيب أهم الدول العربية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الدولة	عام 2001 (مليار دولار)	الدولة	عام 2006 (مليار دولار)
الإمارات	0.44	الكويت	7.89
فلسطين	0.38	الإمارات	2.31
الكويت	0.36	البحرين	0.98
البحرين	0.22	السعودية	0.75
قطر	0.11	المغرب	0.46
إجمالي الدول الخمس	1.51	إجمالي الدول الخمس	12.40
% الدول الخمس لإجمالي الدول العربية	85.2%	% الدول الخمس لإجمالي الدول العربية	91.5%

تشير مصادر الأونكتاد أيضاً، إلى أن هناك 538 شركة متعددة الجنسيات تنشط في الدول العربية، تتركز بشكل رئيسي في تونس (27%)، سلطنة عمان (17%)، الإمارات (16.5%) والسعودية (12.5%) على التوالي، إضافة إلى وجود نحو 5.064 شركة فرعية وشقيقة تابعة لشركات متعددة الجنسية، تتركز بشكل رئيسي في تونس (55%)، الإمارات (18%)، المغرب (7%) والسعودية (4%) على التوالي.

أما بالنسبة لعمليات الاندماج والتملك في الدول العربية، فإن المصادر نفسها تشير إلى أن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تجاوز قيمتها مليار دولار وتملكتها شركات عربية واستكملت

صفقاتها خلال عام 2006، قد بلغت ما مجمله 27.9 مليار دولار، شكلت ما نسبته 4.8% من إجمالي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في عام 2006، التي تجاوزت المليار دولار بقيمة بلغت 583.6 مليار دولار (66.3% من إجمالي عمليات الاندماج والتملك التي بلغت 880 مليار دولار) وقد حظيت الإمارات بالجزء الأكبر منها (60%) تليها السعودية ومصر والكويت.

وتعزى أسباب التقدم الكبير في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً، إلى التحسن في مناخ الاستثمار والقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار، خاصة قطاعات الخدمات (مثل التعليم والصحة والاتصالات والنقل والكهرباء والإعلام والطيران المدني)، وقطاعات النفط والغاز والتعدين، والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنى التحتية من مطارات وموانئ وسكك حديدية، ومواصلة برامج الخصخصة في عدد من الدول العربية (خاصة مصر والأردن والمغرب)، وفي الوقت ذاته تنامي الاستثمارات العربية البينية، بتأثير من تزايد العوائد النفطية مع ارتفاع أسعار النفط لمعدلات غير مسبوقة، إضافة إلى تنامي جهود الترويج الوطنية، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتسهيل إجراءات المعاملات، ومعالجة معوقات الاستثمار، وتسريع آليات تسوية نزاعات الاستثمار، والنهوض بالقطاع المصرفي، وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة، وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية (نظم صندوق النقد الدولي المعروفة بـ GDDS و SDDS).

ومن أجل توضيح وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، فإن المصفوفة المبينة أدناه تبين مدى التغيير أو عدمه، وان كان التغيير بالتحسن أو بالتراجع، في وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة منذ حقبة ثمانينيات مروراً بتعسينات القرن الماضي ثم منتصف العقد الأول من الألفية. وهنا نجد مثلاً، كما هو مبين في المصفوفة أدناه⁽¹¹⁾، الآتي:

- محافظة البحرين على وضعها في الطليعة ضمن مجموعة الدول السباقة (عالية الأداء وعالية الإمكانيات) منذ ثمانينيات القرن الماضي.
- تحسن وضع كل من قطر والإمارات، إذ انتقلنا من مجموعة الدول دون إمكانياتها (عالية الأداء وضعيفة الإمكانيات) إلى مجموعة الدول السباقة (عالية الأداء وعالية الإمكانيات)،
- تحسن وضع الأردن من مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (منخفضة الأداء وضعيفة الإمكانيات) إلى مجموعة الدول السباقة (عالية الأداء وعالية الإمكانيات)،
- ثبات وضع كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية، إذ بقيت ضمن مجموعة الدول دون

إمكاناتها (منخفضة الأداء وعالية الإمكانيات)،

- ثبات وضع مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ بقيت ضمن مجموعة الدول فوق إمكاناتها (عالية الأداء وضعيفة الإمكانيات).
- تراجع وضع سلطنة عمان من مجموعة الدول السباقه (عالية الأداء وعالية الإمكانيات) إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها (منخفضة الأداء وعالية الإمكانيات).

جدول رقم (7): وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع

مؤشر الإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

1990-1988		1995-1993		2005-2003		
أداء منخفض	أداء عالي	أداء منخفض	أداء عالي	أداء منخفض	أداء عالي	
دون إمكاناتها الجزائر الكويت ليبيا السعودية الإمارات قطر	سباقه البحرين سلطنة عمان	دون إمكاناتها الأردن الكويت ليبيا سلطنة عمان الإمارات	سباقه البحرين قطر	دون إمكاناتها الجزائر الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان تونس	سباقه الإمارات البحرين الأردن قطر	الإمكانيات عالية
أداء منخفض الأردن لبنان المغرب السودان اليمن	فوق إمكاناتها مصر سوريا تونس	أداء منخفض سوريا السودان الجزائر لبنان	فوق إمكاناتها مصر المغرب تونس اليمن	أداء منخفض سوريا اليمن	فوق إمكاناتها مصر لبنان المغرب السودان	الإمكانيات ضعيفة

ومن أجل إظهار وضع جاذبية الدول العربية كمواقع مضيئة للاستثمار، فإن نتائج المسح الأخير الخاص بمؤشر ثقة المستثمر الأجنبي المباشر لعام 2007، الذي تعده شركة استشارية مرموقة⁽¹²⁾ كل سنتين ويرتب لأهم 25 موقع استثماري على صعيد العالم وفق آراء عينة مختارة من كبار المدراء التنفيذيين للشركات العالمية في القطاعات المختلفة، قد بينت لعام 2007، استمرار تفضيل الاستثمار في الدول الناهضة مثل الصين والهند والبرازيل. وقد تصدرت الصين والهند هذا المؤشر كأفضل مواقع استثمارية مرغوبة، وهو الترتيب ذاته لها في مؤشر عام 2005، بينما احتلت البرازيل الترتيب 25/6 في عام 2007 مقارنة مع الترتيب 25/7 في عام 2005. أما بالنسبة للدول العربية، فقد دخلت الإمارات⁽¹³⁾ قائمة أفضل المواقع والوجهات الاستثمارية المرغوبة عالمياً، وقد تحسن ترتيبها من 25/22 في عام 2005 صعوداً إلى الترتيب 25/8 في عام 2007. ودخلت بقية دول الخليج العربية لأول مرة كمجموعة (الكويت، قطر، البحرين وسلطنة عمان) في الترتيب 25/17.

وقد بدأ اهتمام المستثمرين بالدول العربية (وخاصة دول الخليج العربية) بشكل واضح منذ عام 2006، وما زال الاهتمام متواصلًا رغم وجود قلق من عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة. وقد أشارت مصادر المسح أن كلاً من الأردن والسعودية ومصر لم يدخلوا القائمة بعد، رغم الجهود الملحوظة المبذولة في الإستراتيجية الوطنية للاستثمار لكل منها.

وللوقوف على وضع الدول العربية في المؤشر العالمي لأفضل المواقع في خدمات التعاقد الخارجي، فإن الشركة الاستشارية العالمية نفسها⁽¹⁴⁾ تقوم بإعداد مؤشر يصدر كل سنتين، يحدد أهم مواقع الدول في خدمات التعاقد الخارجي Outsourcing، والتي تشمل مراكز الاتصالات، ومراكز الخدمة الشاملة، والخدمات المكتبية. يستند المؤشر إلى ثلاثة مكونات تشمل تقييم مناخ الاستثمار، نوعية الخدمات المالية، وتوافر الموارد البشرية الماهرة. ويدخل في المؤشر 40 دولة، تصدرت مصر المؤشر عربياً خلال هذه الفترة، ودخلت المغرب المؤشر للمرة الأولى في عام 2007.

جدول رقم (8): وضع الدول العربية في المؤشر العالمي لأفضل المواقع في خدمات التعاقد الخارجي

الترتيب عالمياً (40 دولة)		اسم الدولة	الترتيب عربياً
2005	2007		
12	13	مصر	1
14	14	الأردن	2
20	20	الإمارات	3
30	26	تونس	4
-	36	المغرب	5

وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر احد المؤشرات الاستدلالية المهمة لنوعية مناخ الاستثمار. وبالنظر الى العشر سنوات الاخيرة، يبين الجدول رقم (9) ان ثمان دول عربية تتمتع بحرية اقتصادية جيدة مصنفة ما بين حرية اقتصادية شبه كاملة ومعتدلة⁽¹⁵⁾ من اصل 17 دولة عربية دخلت به في عام 2008 (شكلت نسبة 47% من الدول العربية الداخلة في المؤشر)¹⁶، مقارنة مع 8 دول عربية شملها التصنيف ذاته من أصل 20 دولة عربية دخلت المؤشر في عام 2001 (شكلت نسبة 40% من الدول العربية الداخلة في المؤشر)، كما هو مبين في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية

1998 ¹				2008				
التصنيف	الترتيب 156 دولة	الدولة	الرقم المتسلسل #	التصنيف	الترتيب 175 دولة	الدولة	الرقم المتسلسل #	
حرية اقتصادية شبه كاملة	6	البحرين	1	حرية اقتصادية شبه كاملة	19	البحرين	1	
	16	الإمارات	2		39	الكويت	2	
حرية اقتصادية معتدلة	23	السعودية	3	حرية اقتصادية معتدلة	42	سلطنة عمان	3	
	37	الأردن	4		58	الأردن	4	
	38	الكويت	5		60	السعودية	5	
	47	سلطنة عمان	6		63	الإمارات	6	
	54	تونس	7		66	قطر	7	
	66	المغرب	8		73	لبنان	8	
	79	لبنان	9		84	تونس	9	
حرية اقتصادية شبه ضعيفة	90	جيبوتي	10	حرية اقتصادية شبه ضعيفة	85	مصر	10	
	91	مصر	11		98	المغرب	11	
	92	الجزائر	12		102	الجزائر	12	
	126	اليمن	14		109	موريتانيا	13	
حرية اقتصادية ضعيفة	132	موريتانيا	15	حرية اقتصادية ضعيفة	125	اليمن	14	
	135	سوريا	16		131	جيبوتي	15	
	143	السودان	17		144	سوريا	16	
	149	ليبيا	18		154	ليبيا	17	
	153	الصومال	19		لم تصنف	لا ترتيب	العراق	18
	155	العراق	20			لا ترتيب	السودان	19
	لم تصنف	لا ترتيب	قطر		21	لم تصنف	لا ترتيب	

وفي محاولة لاستطلاع وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية، فإنه يتبين أن الكويت قد تصدرت مجموعة الدول العربية (14 دولة عربية) الداخلة في مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2007-2008 (يغطي الفترة من يوليو 2006 إلى يونيو 2007)، وجاءت في الترتيب الثلاثين من أصل 131 دولة دخلت المؤشر، تلتها قطر (131/31) وتونس (131/32)، وتوزعت الدول العربية الأخرى على الفئات الأخرى⁽¹⁷⁾ كما هو مبين في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): تصنيف الدول العربية حسب تنافسياتها

الربع الأول : تنافسية مرتفعة: 3 دول الكويت (30)، قطر (31)، تونس (32)	الربع الثاني: تنافسية معتدلة: 6 دول السعودية (35)، الإمارات (37)، سلطنة عمان (42)، البحرين (43)، الأردن (49)، المغرب (64)
الربع الثالث: تنافسية متوسطة: 4 دول مصر (77)، سوريا (80)، الجزائر (81)، ليبيا (88)	الربع الرابع: تنافسية ضعيفة: دولة واحدة موريتانيا (125)

أما بالنسبة لوضع الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، فقد تصدرت المملكة العربية السعودية مجموعة الدول العربية (14 دولة عربية) الداخلة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي⁽¹⁸⁾ 2008، وجاءت في الترتيب الثالث والعشرين من أصل 178 دولة دخلت المؤشر، تلتها دولة الكويت (178/40). وتوزعت بقية الدول العربية على الفئات الأخرى⁽¹⁹⁾ كما هو مبين في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

الربع الثاني: بيئة أعمال معتدلة 5 دول عربية سلطنة عمان (49)، الإمارات (68)، الأردن (80)، لبنان (85)، تونس (88)	الربع الأول: بيئة أعمال جيدة دولتان عربيتان السعودية (23)، الكويت (40)،
الربع الرابع: بيئة أعمال ضعيفة 3 دول عربية السودان (147)، سوريا (137)، موريتانيا (157).	الربع الثالث: بيئة أعمال متوسطة 4 دول عربية اليمن (113)، فلسطين (117)، الجزائر (125)، المغرب (129)

كما صنفت الدول العربية (21 دولة) حسب حصة الفرد من الدخل القومي لعام 2006، وفقاً لمصادر البنك الدولي⁽²⁰⁾، يلاحظ أن خمس دول عربية تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع (60 دولة)، ثلاث دول عربية من بين 41 دولة تشكل مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط العلى، وتسع دول عربية من بين 55 دولة عربية تشكل مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، أما باقي الدول العربية (4 دول) فتقع في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض.

جدول رقم (12): تصنيف الدول العربية حسب مستوى دخل الفرد

البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات (5 دول عربية)	مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع (60 دولة)
سلطنة عمان، ليبيا، لبنان (3 دول عربية).	مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (41 دولة)
الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، المغرب، سوريا، تونس، فلسطين (9 دول عربية)	مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى (55 دولة)
موريتانيا، السودان، الصومال، اليمن (4 دول عربية)	مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (53 دولة)

كذلك فقد صنفت الدول العربية وفق مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يبين الجدول رقم (13) تصنيف الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر الذي يستند إلى حصة الفرد من الدخل القومي ومستوى التعليم والصحة، واستثنت منه كل من العراق والصومال. جاءت الكويت في

عام 2005 (وهي أحدث بيانات متوافرة) في طليعة الدول العربية ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة كما جاءت في الترتيب 33 عالميا من أصل 70 دولة ضمن هذه المجموعة، وينتمي للفئة ذاتها بقية دول الخليج العربية إضافة إلى ليبيا. وتقع غالبية الدول العربية ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة (63%)، مقارنة مع 55% من الدول العربية ضمن هذه الفئة في عام 1999.

جدول رقم (13): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية

عام 1999 ⁽²²⁾		عام 2005 ⁽²¹⁾	
تمية بشرية مرتفعة (70 دولة) البحرين (40)، الكويت (43)، الإمارات (45)، قطر (48) (4 دول عربية)	تمية بشرية مرتفعة (70 دولة)	تمية بشرية مرتفعة (70 دولة) الكويت (33)، قطر (35)، الإمارات (39)، البحرين (41)، ليبيا (56)، سلطنة عمان (58)، السعودية (61)، (7 دول عربية)	تمية بشرية مرتفعة (70 دولة)
تمية بشرية متوسطة (84 دولة) ليبيا (59)، لبنان (65)، السعودية (68)، سلطنة عمان (71)، الأردن (88)، تونس (89)، سوريا (97)، الجزائر (100)، مصر (105)، المغرب (112) (10 دول عربية)	تمية بشرية متوسطة (84 دولة)	تمية بشرية متوسطة (84 دولة) الأردن (86)، لبنان (88)، تونس (91)، الجزائر (104)، فلسطين (106)، سوريا (108)، مصر (112)، المغرب (126)، موريتانيا (137)، السودان (147)، جيبوتي (149)، اليمن (153) (12 دولة عربية)	تمية بشرية متوسطة (84 دولة)
تمية بشرية منخفضة (139 دولة) اليمن (133)، جيبوتي (137)، السودان (138)، (4 دول عربية)	تمية بشرية منخفضة (139 دولة)	-	تمية بشرية منخفضة (139 دولة)
18 دولة عربية	175 دولة	19 دولة عربية	177 دولة

4. الترويج للاستثمار كسياسة عليا وصناعة ذات تقنيات ودروس مستفادة

تبلورت صناعة الترويج للاستثمار وتطورت مفاهيمها في جامعة هارفرد المعروفة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وحددت تقنياتها في ثلاثة مجالات: بناء الانطباع العام للدولة واستهداف المستثمر ورعاية المستثمر. وبنيت على فكرة "تسويق الدولة" اعتماداً على ميزتها التنافسية، وهي مماثلة لعمليات التسويق والبيع للشركات من حيث الأدوات الترويجية والإعلامية المستخدمة، إنما تختلف عنها جذرياً في أهدافها وارتباطها بالسياسات الوطنية ومداهها (فهي ليست "صفقة بيع" وحسب، بل هي عملية متواصلة وطويلة المدى). وقد تأسست هيئات تشجيع الاستثمار لتقوم بمهام الترويج للاستثمار في ضوء التقنيات المذكورة. وبعد عقد من الزمن، أضيفت مهمة رابعة لتقنيات الترويج للاستثمار، هي القيام بدور توعوي وإصلاحي لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار

بالتنسيق المتواصل مع كافة الأطراف الوطنية المعنية.⁽²³⁾

وتدخل معظم الدول على صعيد عالمي، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو حجم اقتصادها، في تنافس محموم في ما بينها، تزايد في العقد الأخير من الزمن، لجذب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويحدد مدى نجاح هذه الدول في ذلك الأداء وجود إستراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار، تحدد من خلالها العرض المميز للدولة (Country Value Proposition)، الذي يبرز خصائصها ومزاياها، من حيث موقعها الجغرافي وحيوية أسواقها وأداء مؤشرات اقتصادها الكلي وتطور بنيتها التحتية ونوعية مواردها البشرية وتقدمها في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وتطور بيئتها المؤسسية والتشريعية وقوانين الاستثمار التي تقدم حوافز للاستثمارات الأجنبية الواردة وتفتح قطاعات مغلقة وتوجه لمناطق معينة في الدولة. وعلى أساس من ذلك، فإن هيئات تشجيع الاستثمار تلعب دوراً محورياً لتعزيز قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المتاحة أو مناطق حرة أو اقتصادية خاصة. وقد تأسست في عام 1995 الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) ومقرها جنيف، تزايد عدد أعضائها من هيئات تشجيع الاستثمار إلى 220 عضواً حالياً من 154 دولة، من بينها 26 هيئة تشجيع استثمار وطنية وشبه وطنية من 18 دولة عربية.⁽²⁴⁾ (راجع الملحق لأسماء هذه الهيئات وعناوين مواقعها الشبكية).

وفي ما يتعلق بمناخ الاستثمار فإنه يتكون من مجموعة من العوامل تشمل الاستقرار السياسي، الموقع الجغرافي، مؤشرات الاقتصادي الكلي، المصادر الأولية، وفرصة العمالة الماهرة، درجة تقبل الاستثمار الأجنبي، نوعية البيئة التشريعية والقانونية وعدالة القضاء، البنى التحتية، سهولة الإجراءات، وجود مؤسسات قوية وخاصة هيئات الرقابة لأغراض تنظيمية للقطاعات التي يتم خصصتها أو فتحها أمام المستثمر الأجنبي. فكلما تزايدت العناصر الإيجابية التي تميز مناخ الاستثمار في الدولة، وتميز وضع الاستثمار المحلي ودور المستثمر الوطني، كلما ازداد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات (أو عابرة القوميات) التي تأخذ القرار ايجابيا بالاستثمار فيه.

وفي هذا المجال تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتقييم اتجاهات التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال إصدار تقرير سنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، يتضمن مؤشراً مركباً لمناخ الاستثمار، يستند إلى قياس الأداء الاقتصادي الكلي والتوازن الداخلي والخارجي ومعدل التضخم في الدول العربية. وقد بلغت قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية 1.49 في عام 2006 مقارنة مع 0.91 لعام 2005، مما يعني تحسناً واضحاً في مناخ الاستثمار. كما تقوم عدة مؤسسات دولية بتقييم مناخ الاستثمار (خاصة (Economist Intelligence Unit (EIU)

إنضمت إليها مؤخراً وكالة ضمان الصادرات الفرنسية (Coface) التي أضافت خدمة تقييم مناخ الأعمال (Business Climate) شملت 150 دولة من بينها 12 دولة عربية، استندت على ثلاثة معايير، تشمل: البيئة المؤسسية وحماية المقترضين وتوافر المعلومات الائتمانية، وترفد هذا التقييم بما تحتفظ به في سجلاتها حول أداء هذه الدول في مجال عمليات الضمان وتاريخها فيه. وقد توزعت الدول العربية على فئات التقييم المبينة في الجدول رقم (14)، الذي يبين أن 44% من الدول العربية (8 دول) تحظى بمناخ أعمال ايجابي، إذ تقع ضمن الفئات العليا المصنفة (A3-A4).

جدول رقم (14): تصنيف الدول العربية حسب مناخ الاستثمار

A3	جيد	البحرين، الكويت، قطر الإمارات (4 دول عربية)
A4	مقبول	الأردن، المغرب، سلطنة عمان، تونس (4 دول عربية)
B	متوسط	الجزائر، مصر، لبنان، السعودية (4 دول عربية)
C	صعب	موريتانيا، سوريا، (دولتان عربيتان)
D	صعب جدا	جيبوتي، العراق، السودان، اليمن (4 دول عربية)
		18 دولة عربية

أما بخصوص دور هيئات تشجيع الاستثمار، فقد أشارت العديد من الدراسات المتخصصة إلى أهمية علم الترويج للاستثمار ودور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتشغيل⁽²⁶⁾، مما حدا حتى بالدول المتقدمة، التي لم تعتقد بضرورة وجود مثل هذه الهيئات في السابق، للجوء مؤخراً إلى تفعيل أو تأسيس هيئات ترويج مستقلة وطنية أو جهوية خاصة بالمحافظات أو الولايات وحتى على مستوى المدن، لإنجاح جهود الترويج للاستثمار والدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمار العالمية، وجعلها تدخل ضمن "القوائم القصيرة" في دوائر اتخاذ القرارات لرؤساء أكبر الشركات العالمية. ويجب التأكيد على أنه لتعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق هذه الأهداف، فإنه لا بد من القيام بالخطوات التالية:

- (أ) توفير الدعم الكامل للقائمين على هذه الهيئات والعاملين فيها، وضمان تمتعهم برواتب ومزايا وحوافز تتناسب مع أهمية العمل المناط بهم وطول ساعات العمل المترتبة على طبيعة عملهم.
- (ب) ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة، لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفقاً لأفضل الممارسات.
- (ج) إتاحة الفرص للمشاركة في المحافل والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات محددة في الدولة تبعد عن البهرجة الإعلامية وتركز على النتائج الملموسة (يمثل منتدى قرطاج

السنوي في تونس مثالا جيدا، وكذلك الملتقيات الاقتصادية التي تنظمها مجموعة الاقتصاد والأعمال).

(د) الإفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها منظمات ومؤسسات إقليمية (مثل المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار) ومؤسسات دولية (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار "وايبا" وانكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أوسيد" ورابطة هيئات تشجيع الاستثمار الأورو-متوسطية "أنيمأ").

(هـ) الإفادة من خبرات العديد من الشركات العالمية الاستشارية المتخصصة (Buck Consultants, OCO Consulting, IBM Plant Location International, GDP Global Development, FT FDI Magazine).

(ز) الإفادة من ثروة المعلومات المتوافرة في شبكة الانترنت من خلال بوابات معلومات وشبكات متخصصة (FDI Net, Investment Compass, FDI Promotion)، إضافة إلى فرص التعليم والتدريب الافتراضية بواسطة شبكة الانترنت.

إن نجاح جهود الترويج للاستثمار لا يعكسها فقط الإعلان عن عدد التراخيص التي تحصل على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار وحجم الكلف الاستثمارية لهذه المشاريع، بل من خلال القياس الحقيقي لمخرجاتها، لجهة تحقق الفوائد الاقتصادية المرغوبة في الدولة كضيف للاستثمار (خلق وظائف، زيادة الإيرادات، زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وغيرها) ورفع مستوى المعيشة والرفاه المنشود لمختلف فئات المجتمع. ومن هنا فإن، هيئات تشجيع الاستثمار لا بد لها من أن تطور معايير لقياس الأداء والمتابعة تناسب مع المعايير العالمية في هذا الشأن وتكيف حسب الخصوصية الوطنية.

لقد توصلت دراسة ميدانية⁽²⁷⁾ أجريت للاستدلال على أهمية نشاط الترويج للاستثمار ودوره في تعزيز قدرة الدولة على جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نتيجة مفادها أن كل زيادة بنسبة 10% في جهود وأنشطة الترويج (على أساس اعتماد ميزانية معتبرة)، يتوقع أن تؤدي إلى زيادة فعلية في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة بنسبة لا تقل عن 2.5%.

وقد توصلت الدراسة المذكورة لهذه النتيجة من خلال مراجعة ومقارنة عينة مختارة من 58 هيئة من هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية، بينما استبعدت إدخال تلك الهيئات العاملة على مستوى الولاية أو المقاطعة أو المدينة. وقد تمت خلال الفترة من فبراير إلى مايو من عام 2002، ووزع خلالها استبيان على 75 هيئة تشجيع استثمار عضو في (وايبا)، استجابت منها 58 هيئة واختصت بتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر لعام هو 2001. وقد تم تأكيد وجود علاقة طردية بين أنشطة وفعالية جهود الترويج للاستثمار مع عنصرين أساسيين:

- مناخ الاستثمار وحجم السوق المحلي (وقد قسم إلى ضعيف ومتوسط وجيد، وقد اختير كمقياس لمناخ الاستثمار مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد هيريتاج الأمريكي).
- معدل تنمية الدولة (وقد قسم إلى منخفض ومتوسط ومرتفع).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ العلاقة الترابطية الإحصائية المذكورة في هذه النتيجة بتحفظ، وذلك بالنظر لاختلاف الدول في قدراتها وإمكاناتها، وكذلك لاحتمال بروز عامل خارجي لم يكن في الحسبان. كما استدل من نتائج الدراسة المشار إليها أيضا، أنه الأفضل للدول ذات الموارد المحدودة ومناخ الاستثمار غير المواتي تركيز جهودها على تحسين مجمل مناخ الاستثمار، أكثر من التوجه لتعزيز أنشطة الترويج للاستثمار، لأن فعاليتها ستكون ضعيفة بالنظر لضعف مناخ الاستثمار. كما أن الدولار الذي ينفق على جهود الترويج للاستثمار أفضل من الدولار الذي يقدم كإعفاء ضريبي أو دعم من حيث حجم الاستثمار المستقطب والنتائج الأخرى المتمخضة عنه.

وعند تقييم أداء وفعالية هيئات تشجيع الاستثمار من واقع العينة المختارة (58 هيئة)، استخلصت الدراسة الميدانية المذكورة مجموعة من الخصائص، التي تميز هذه الهيئات والتي لها اثر مباشر على مدى قدرة هيئة تشجيع الاستثمار في تعزيز جاذبية الدولة وحصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتلخص هذه الخصائص في الجدول رقم (15) :

جدول رقم (15): خصائص هيئات تشجيع الاستثمار

#	العناصر	الخصائص	التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1	العمر الزمني للهيئة.	63% من الهيئات عمرها قصير أقل من 10 سنوات، إذ أن عمر الهيئات التي يزيد عن 20 سنة تشكل 12%، وعن 10 سنوات 25%.	لا يعتبر عنصراً محمداً لخصائص كفاءة الهيئة بقدر ما يمثل توصيفاً زمنياً.
2	وضعها القانوني (مثلاً إن كانت قد أنشأت بمرسوم) وتبعيةها (لوزارة، لمجلس الوزراء، هيئة مستقلة).	80% من الهيئات تأسست وفق قانون أو مرسوم يربطها بوزارة أو يعلن تأسيسها بصفة هيئة عامة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة.	تتناسب طردياً بشكل أفضل عندما تكون هيئة تشجيع الاستثمار هيئة مستقلة أكثر من كونها تابعة لوزارة، ولكن لها الأثر ذاته في حال تبعيةها لرئاسة الوزراء أو لرئيس الدولة.
3	صلاحياتها (حصراً للترويج أو أنشطة أخرى مثل تنمية الصادرات أو إدارة برنامج الخصخصة).		تتناسب طردياً وبشكل أفضل في حال كون هيئة تشجيع الاستثمار تعمل حصراً في الترويج للاستثمار.
4	نوعية علاقاتها المؤسسية مع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص.		تتناسب طردياً، خاصة إذا ما أسست لشبكات علاقات عامة قوية ومتواصلة مع الأطراف الحكومية وشبه الحكومية ومع القطاع الخاص، مع مراعاة الاختلاف في طبيعة التواصل مع هذه الأطراف.
5	وجود تمثيل للقطاع الخاص في مجلس الإدارة أو لجنة استشارية.		يتناسب طردياً في دعم فعالية جهود هيئة تشجيع الاستثمار، عندما تكون مسؤولة أمام مجلس إدارة يدخل به ممثلون عن القطاع الخاص المحلي.
6	القدرة على استقطاب دعم مادي أو فني من القطاع الخاص أو الأطراف والدول المانحة.		في حال قبول هذه الممارسة، فإنه سيكون لها تأثير إيجابي.
7	وجود مكاتب تمثيلية خارجية أو مندوبين.	تعتمد 80% من هيئات تشجيع الاستثمار في الدول المتقدمة وتلك ذات الدخل المرتفع على وجود مكاتب خارجية، بينما تقوم 25% فقط من الدول النامية على تأسيس مكاتب خارجية أو تستعين بسفارات دولها أو بمندوبين.	تتناسب طردياً مع وجود مكاتب خارجية، أو مندوبين.
8	مواصفات العاملين بها ومهاراتهم (إتقانهم للغات أجنبية ومهارات حاسوب واتصالات)		تتناسب طردياً مع تحسن مهارات العاملين وكفاءتهم.
9	مستويات الأجور ووجود نظام مكافآت وحوافز للعاملين.		تتناسب طردياً مع وجود نظام رواتب وحوافز يتناسب وحجم المسؤوليات.

إن مدى النجاح في تفعيل دور هيئات تشجيع الاستثمار، وبالتالي صناعة الترويج للاستثمار، يحدد مدى نجاحها في التأثير على قدرة الدولة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ومواكبتها للتطورات المتسارعة التي تشهدها حركة الاستثمارات عالمياً، ومن هنا، فإن الدول تتمايز بمقدار نجاحها في بلورة استراتيجية ترويجية متكاملة تستند إلى أهداف محددة و"مزيج متناغم" من المبادرات والحملات والفعاليات المتتابعة والمدروسة، والتي تحظى بدعم أعلى سلطة في الدولة ويتفهمها جميع الأطراف،

ويتحدد في إطارها دور كل منهم ومسؤوليته المباشرة في إنجاح مجمل الجهود الترويجية، بدءاً من رسم الانطباع العام الايجابي عن الدولة واستهداف المستثمرين وتطوير الفرص الاستثمارية، وتقديم الخدمات اللازمة في كافة مراحل العملية الاستثمارية، وصولاً إلى تأسيس نافذة موحدة لتسهيل الإجراءات واستصدار التراخيص اللازمة وضمان سرعة إنهاء المعاملات، إلى جانب العمل الدؤوب على التوعية بجوانب الخلل في الإجراءات المعيقة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، والحرص على ترقية الوعي المجتمعي بهذه الاستراتيجية، لضمان تضافر الجهود على كافة الأصعدة، وإشراك الجميع في جهود بناء الوطن وتعزيز تنافسيته بين الدول، وتحقيق الانجازات التراكمية التي تؤدي بدورها لتحقيق القفزة النوعية المتوخاة.

وبإلقاء نظرة على الدول العربية، فإننا نجد أن معظمها قد بادرت منذ زمن في إيجاد هيئات مستقلة للترويج للاستثمار (تونس، الأردن، مصر، السعودية، اليمن، ليبيا والجزائر) أو ضمن مهام مجالس تنمية (البحرين) أو غرف التجارة والصناعة (دبي Dubai Chamber)، أو تكليف إدارة تابعة لوزارة (الكويت، المغرب، قطر، جيبوتي وموريتانيا)، أو تأسيس إدارات فعالة ضمن رئاسة الوزراء (سوريا في وقت سابق) أو إنشاء وزارات مختصة بالاستثمار (مصر والسودان). وبعضها قطعت شوطاً ملحوظاً، رغم قصر عمرها الزمني، في وضع دولها في مواقع متميزة، وبعضها عمل في إطار خطط محلية وطرح شعارات استراتيجية نشرتها في وسائل الاعلام الدولية وأصبحت تعرف بها. وقد ورد في نهاية هذه الورقة نبذة عن تجربة ماليزيا وقصة النجاح التي سطرته، مع التنويه إلى أن هناك عدداً متزايداً من الدول العربية يسير في هذا الطريق كما تدل على ذلك قصص نجاحاتها. وقد تصدرت تونس هذه النجاحات في تسعينيات القرن الماضي، وكانت متميزة في جهودها الترويجية وحجم الاستثمارات التي استقطبتها وعدد الشركات العالمية التي تعمل بها، وتطويرها لأسلوب عمل منهجي يحقق انجازات تراكمية تؤدي إلى إحداث القفزة النوعية المطلوبة. وقد برزت في السنوات القليلة الماضية جهود الترويج للاستثمار في عدد من الدول العربية، خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة (وعلى وجه الخصوص في إمارة دبي ومؤخراً في إمارتي رأس الخيمة وأبوظبي) والسعودية ومصر والأردن والبحرين، ومؤخراً في قطر وسوريا وبدرجة أقل في كل من المغرب وسلطنة عمان واليمن والجزائر والسودان وليبيا. وتحاول دول أخرى مثل موريتانيا وجيبوتي وحتى فلسطين المحتلة والعراق اللحاق بالركب رغم ضعف مواردها وإمكاناتها وعدم استقرارها السياسي وظروفها الصعبة.

وضمن قصص النجاح في الدول العربية، تميزت جهود إمارة دبي المكثفة لجعلها موطن الخدمات العالمية بكافة أنواعها، من مهرجانات تسويقية وخدمات لوجستية وإعلامية وتعليمية وإنسانية

ومالية وترويجية وثقافية ورياضية، وخطة السعودية 10X10 التي طرحتها الهيئة العامة للاستثمار في السعودية (ساجيا) لوضع السعودية ضمن أول 10 دول في مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي، وحملة البحرين الترويجية من خلال صندوق التنمية الاقتصادية البحريني، التي تمحورت حول جعل البحرين موثلاً للاستثمارات المالية وخدمات الأعمال خلال منتدى دافوس والإعلانات المتكررة بالرسالة ذاتها في القنوات الفضائية العالمية (CNN, CNBC, BBC) والمجلات العالمية المتخصصة واستكملته بحملة Bahrain Business Friendly وتأسيس 3 مكاتب خارجية (اليابان، الهند، هونج كونج)، وإطلاق الأردن لاستراتيجيته الوطنية للاستثمار، وافتتاحها أول مكتب خارجي في الكويت، ثم في كل من السعودية وقطر والإمارات. كما بدأ العمل في مصر بخطة استثمارية ترويجية متكاملة بعنوان Team Egypt، وقيامها بصورة دورية بحملات ترويجية بقيادة رئيس الوزراء إلى الدول العربية والأجنبية للترويج لفرص استثمارية بالمليارات. وافتتاحها لمكتب خارجي في لندن، ومواصلة تونس تطوير جهودها الترويجية وتوسيع النطاق الجغرافي للمستثمرين المستهدفين من خلال شبكة من 7 مكاتب في الخارج (سنة مكاتب في أوروبا ومكتب في مونتريال بكندا) للترويج للاستثمارات فيها. وحرص المركز العماني لتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار في سلطنة عمان على تطوير الأعمال الالكترونية والحفاظ على المعايير البيئية في التعامل. كل ذلك يدعو إلى التفاؤل والتوجه للعمل النشط، من خلال إتاحة المجال لهيئات تشجيع الاستثمار الأجنبي للعمل بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، ومشاركتها الحديثة لتطوير العمل بجهود الترويج للاستثمار على أسس مهنية، وتحديد الهدف من جذب الاستثمارات وتوجيهها لقطاعات الأولوية ذات الميزة التنافسية، وفق الرؤية الواضحة بعيدة المدى للقيادة العليا للدول .

5. آفاق صناعة الترويج للاستثمار

تشير التوقعات⁽²⁸⁾ إلى أنه بقدر ما تواجه الدول النامية تحدي تعزيز منافع العولة وتقليص آثارها السلبية، بقدر ما تواجه الدول المتقدمة تحدي الحفاظ على تنافسيتها في جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في وقت تتنامى فيه أهمية الاستثمارات بين دول جنوب - جنوب. ويمكن تلخيص أهم الآراء والتوقعات بشأن ما سبق، وتأثيره على الاتجاهات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار كالتالي:

(أ) سيظل التزام الحكومات والدعم الفني والمالي الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة عنصرين محوريين لاستخلاص أفضل الفوائد من توطین الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تواصل الدول اهتمامها بتهيئة مناخ استثمار ملائم وتعزيز دور المؤسسات في الاقتصاد.

(ب) يتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تطوراً في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيؤدي ذلك بدوره إلى إحداث تغيير في طبيعة اللاعبين الرئيسيين، وستزداد أهمية التحالفات الاستراتيجية وخلق تجمعات إنتاجية والاعتماد على المصادر الخارجية وعودة الأموال المهاجرة لدعم اقتصادات دولهم الأصلية، وسيدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة خاصة في قطاع الخدمات العامة، التي عادة ما يتولاها القطاع العام، وكذلك في مشاريع البنى التحتية والمشاريع البيئية.

(ج) لكي تحافظ الدول على تنافسياتها، ولكي تحافظ هيئات تشجيع الاستثمار على تميز أدائها مستقبلاً، فإنه لا بد استنادها بشكل رئيسي إلى تنمية بيئة داخلية، تدعم توليد الأفكار المبدعة وتطوير أساليب عمل "ذكية" تعتمد على مواكبة المستجدات، والتأقلم الكامل والسريع مع المتغيرات، والتفكير المدروس في كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال، مثل اللجوء لاستخدام خيار الأوفشور مع الاحتفاظ بسلسلة العمليات دون فقدان الكفاءة في بعض العمليات، وان كان ذلك خياراً مناسباً أم يتم اللجوء إليه بداعي الاسترخاء واختيار الحلول السهلة، مع مراعاة أن اعتبارات توفير الكلفة وحدها غير كافية لاستدامة الأعمال وتمييزها.

(د) ستشهد الفترة المقبلة تزايداً في جاذبية دول الاقتصادات الناهضة بشكل ملحوظ، خاصة الصين ودول أخرى مثل الهند والبرازيل وروسيا ودول وسط وشرق أوروبا، التي لا يجب أن تكتفي بالتنافس على أساس استقطاب الاستثمار الباحث عن كلف إنتاج أقل، بل أن تحول اهتمامها لجذب الاستثمار الذي يحقق الكفاءة وقيمة مضافة أعلى، مثل عمليات البحث والتطوير. كما يتوقع اتجاه دول الاقتصادات الناهضة إلى أن تكون مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما سيعزز دورها في الاقتصاد العالمي.

(هـ) سيتزايد توجه القائمين على أنشطة ترويج الاستثمار إلى الأخذ بأساليب العمل الجديدة، وفق تطور أساليب أداء الأعمال التجارية الحديثة التي ثبتت جدواها، وتوجهها إلى الحصول على الدعم الفني والتدريب الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة، خاصة مع تزايد (انتقائية) المستثمرين وتطور صناعة الترويج للاستثمار كحرفة ذات مهنية عالية بحد ذاتها. كما أصبحت أنشطة ترويج الاستثمار تتجه لتكون أكثر تركيزاً سواء في الترويج للقطاعات والفرص الاستثمارية، أو في استهداف المستثمرين، مع تزايد الاهتمام بالدور التوعوي لهيئات تشجيع الاستثمار لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولها.

6. تجربة ماليزيا... دروس مستفادة

حققت ماليزيا قصة نجاح في تميمتها الاقتصادية من خلال إستراتيجية 2020 التي وضعت وطورت وفق رؤية رئيس وزرائها السابق مهاتير محمد. ففي مجال الترويج للاستثمار، تقوم هيئة التنمية الصناعية الماليزية بدور يحتذى به بالأخذ بتقنيات الترويج للاستثمار وترجمة سياسات الدولة إلى نتائج فعلية ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني الماليزي، ووضع أهداف قابلة للتحقيق، والإعلان عنها بشكل منتظم في مؤتمر سنوي يلخص أهم الانجازات، ويخلق حولها إجماعاً يوحد الرؤية في إطار المصلحة العامة للدولة. يبين الشكل أدناه بعضاً من ذلك.

تجربة هيئة التنمية الصناعية الماليزية (ميدا)

Invest in Malaysia...Your Profit Centre in Asia



Malaysian Industrial Development Authority
Tel: 603-2267 3633



تعتبر سلطة التنمية الصناعية الماليزية (ميدا) الطرف المعني بجهود الترويج للاستثمار، وقد بدأت بالتركيز على جذب الاستثمار للقطاع الصناعي، ثم أضيف إلى مهامها مؤخراً قطاع الخدمات، وتعمل بمثابة نافذة موحدة للاستثمار على صعيد الدولة. تلخص ميديا تجربتها الناجحة في جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (ارتفعت من 4.15 مليار دولار في عام 2004 إلى 10.6 مليار دولار في عام 2007، وسجلت تدفقات خلال الشهرين الأوليين من عام 2008 نحو 2.4 مليار دولار في 149 مشروعاً صناعياً)، من خلال توفر العناصر التالية:

- الإرادة السياسية العليا المؤمنة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الفقر والبطالة.
- تبني إستراتيجية استثمارية "مرنة" لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق سياسات الدولة الاقتصادية، من خلال الاستخدام الأمثل لتقنيات الترويج للاستثمار.
- فتح 19 مكتباً خارجياً لمتابعة جهود الترويج للاستثمار في مختلف المناطق المستهدفة (5 مكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية، 5 مكاتب في دول أوروبية رئيسية، 8 مكاتب في آسيا وأستراليا ومكتب في دبي). ومن جهة أخرى فقد تم فتح مكاتب جهوية تابعة لها في 12 ولاية في الدولة.

- المحافظة على سلطة القانون واتساق البيئة التشريعية.
- تبني ” ميثاق العملاء (المستثمرين) ، الذي طورته ماليزيا وتبنته دول أخرى، يكفل خدمة متميزة لهؤلاء العملاء وبكفاءة وسرعة ضمن فترة زمنية محددة، وعمم الميثاق على كافة الأطراف المعنيين بالاستثمار في الدولة، واعتبرت ماليزيا ذلك ” سر ” نجاحها في فن التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين.
- دعم تكامل دور القطاع الخاص في جهود الترويج.
- وضع نظام موحد في كافة الإدارات الحكومية، لضمان سرعة تنفيذ المعاملات وإلغاء الإجراءات غير الضرورية.
- اللجوء لتعميق استخدامات الحكومة الالكترونية لتعزيز الكفاءة والسرعة والإقلال من فرص الإفساد.
- الحرص على كفاءة ونزاهة موظفي القطاع العام العاملين في مجال الترويج للاستثمار.
- ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة في أعمال القطاع العام والشركات وهيئة تشجيع الاستثمار.
- نشر الوعي الجماهيري بأهمية صناعة الترويج للاستثمار ودور كل مواطن فيها.
- الاستخدام الأمثل للجيل الرابع في تصميم موقعها الشبكي⁽²⁹⁾ وتطوير آليات الترويج الالكتروني والخدمات التفاعلية للعملاء.
- وضع أهداف قابلة للقياس والمتابعة، مثل إيصال ماليزيا إلى ترتيب بين أول عشرة دول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية. مع العلم أن الترتيب الحالي لماليزيا هو 24 من بين 178 دولة داخلة في المؤشر.
- وضعت سياسة موازية للاستثمار في الخارج، وقد أطلقت لهذا الغرض صندوقاً استثمارياً مشتركاً مع ماليزيا للاستثمار الأجنبي المباشر في دول أخرى.

7. ملخص المناقشات

بعد عرضها لمحاضرتها ومحاولتها الإجابة على مجموعة التساؤلات التي وضعتها في بداية المحاضرة، وبعد استعراضها لبعض التجارب الناجحة للدول العربية التي تميزت لديها جهود الاستثمار، استعرضت الأستاذة منى بسيسو تجربة ماليزيا المتميزة في تطوير سياسة ترويج استثمار دفعتها إلى مضاعفة حصتها من الاستثمار الأجنبي. فتح باب النقاش بعد ذلك، شمل عددا من الأسئلة من قبل الحضور أهمها:

- أين دور الاستثمار المحلي مع تزايد العولة والاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل دولة مثل الكويت بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وهي مصدر صاف لرأس المال؟

- هل يساهم الاستثمار الأجنبي في محاربة الفقر والبطالة في الدول العربية، خاصة من غير الدول العربية الخليجية؟
- هل تتوافر فرص للاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت خاصة أن المستثمر المحلي يستثمر خارجياً؟

- ما هي القطاعات التي يفضل التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية؟
- كيف تعالج الآثار السلبية للعولة ولدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة وخاصة على العمالة المحلية؟

- كيف ترتبط الإستراتيجية الوطنية للاستثمار مع السياسة الترويجية للدولة ؟
- كيف يفعل دور هيئات تشجيع الاستثمار وكيفية تطوير أدائها؟
- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في دعم جهود التنمية في الدولة؟
- ما هي أهمية الاستثمارات العربية البينية؟
- هل يفضل أن تلجأ الدول للتمييز في منح الحوافز لتشجيع استقطاب استثمار أجنبي مباشر من مصدر معين أو توجيهه لقطاع معين أو لمنطقة معينة في الدولة المضيفة ؟
- ما هو دور برامج الخصخصة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- وكيف يمكن التحول من الاستثمار في المشاريع العقارية الضخمة التي تشهد طفرة كبيرة، إلى قطاعات أكثر إنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة؟

علق الدكتور عيسى الغزالي على أهمية رعاية المستثمر وتقديم الخدمة الأفضل، وبالذات موضوع ”ميثاق خدمة العملاء“ الذي تبنته ماليزيا، وأشار إلى تجربته مباشرة له في مطار سنغافورة في تسعينيات القرن الماضي حيث يشهد المسافر عند وصوله لافته تلتزم بإنهائه لمعاملته وخروجه من باب المطار خلال 20 دقيقة، كنموذج صحي للتأكيد على أهمية رعاية العملاء بكافة أطرافهم وتعزيز الانطباع الايجابي عن الدولة.

بينت الأستاذة منى بسيسو في معرض إجابتها على مجمل الأسئلة السابقة أهمية الجهود الوطنية في تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل بيئة أداء الأعمال لصالح تعزيز دور المستثمر المحلي والأجنبي في التنمية الاقتصادية، من أجل تحقيق أهداف الرفاه الاجتماعي من خلال محاربة الفقر

وخلق الوظائف. ونوهت إلى أن الدول تلجأ حالياً لوضع إستراتيجية استثمارية وطنية متوازنة مع مجمل سياساتها الاقتصادية الكلية والجزئية، تحظى بدعم أعلى سلطة في الدولة ، وتتضافر جهود جميع الأطراف في تنفيذها وعلى رأسهم هيئة تشجيع الاستثمار. كما بينت أن الخصوصية الوطنية تتحكم في وضع المزيج الأنسب للسياسة الترويجية مع ضرورة العمل على وضع خريطة استثمارية للدولة ، وتبني مجموعة من السياسات الاجتماعية المساندة لتخفيف الآثار السلبية وتعزيز الايجابية، والالتفات إلى أهمية التكيف مع المستجدات والحفاظ على الرؤية بعيدة المدى. ودعت المعهد العربي للتخطيط، كمستودع معرفي وبحثي عربي، إلى تبني دراسة ميدانية لتقييم جهود الترويج لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، على نسق الدراسة الميدانية المشار إليها، التي قام بها البنك الدولي في عام 2003.

الهوامش

- (1) UNCTAD, World Investment Reports (issues from 1990-2007). Also www.unctad.org/wir
- (2) Alfaro, L. and A. Charton. "Intra- Industry Foreign Direct Investment," NBER Working Paper No. 13447, (2007).
- (3) UNCTAD XII Annual Conference, Accra-Ghana April 2-25, 2008. Also www.unctad.org
- (4) www.fdipromotion.net
- (5) WAIPA/UNCTAD, What' Next? Strategic Views on FDI, 2005.
- (6) حسب مصادر صندوق النقد الدولي تصنف الأردن ومصر وتونس والمغرب ولبنان ضمن الاقتصادات الناهضة
- (7) وكالة الأنباء الأردنية (بترأ) ، 28 يناير 2008.
- (8) UNCTAD, World Investment Report, 2007, and 2004. Also: www.unctad.org/wir
- (9) IAIGC, Investment Climate in the Arab Countries, 2006.
- (10) IAIGC, Quarterly Bulletin, issue IV 2007.
- (11) UNCTAD, World Investment Report, 2007 and 2004.
- (12) A.T. Kearney
- (13) دخلت الإمارات (دبي) ضمن قائمة أعلى 15 دولة في العالم التي تصدر سنويا بعنوان ECA' Accommodation Survey.
- (14) A.T. Kearney

(15) حسب المقياس المستخدم التي تحصل على نقاط: 100-80 (حرية اقتصادية): 80-70 (حرية اقتصادية جيدة): 60-70 (حرية اقتصادية متوسطة): 60-50 (لا توجد حرية اقتصادية): وأقل من 50 نقطة.

(16) حسب المقياس المستخدم التي تحصل على نقاط: 100-80 (حرية اقتصادية): 80-70 (حرية اقتصادية جيدة): 60-70 (حرية اقتصادية متوسطة): 60-50 (لا توجد حرية اقتصادية): وأقل من 50 نقطة.

(17) مقسمة على أساس أن الربع الأول يتضمن الدول التي تحتل الترتيب حتى 25% من إجمالي عدد الدول الداخلة في المؤشر، الربع الثاني يتضمن الدول التي تحتل الترتيب أعلى من 25% إلى 50% من إجمالي عدد الدول الداخلة في المؤشر، الربع الثالث أعلى من 50% إلى 75%، والربع الرابع أعلى من 75% إلى 100%. أي الدول الأخيرة في الترتيب.

(18) يغطي الفترة من أبريل 2006 إلى يونيو 2007.

(19) ينطبق تقسيم الفئات على التصنيف المذكور أعلاه.

(20) قسمت مجموعات متوسط دخل الفرد وفقاً لمصادر البنك الدولي إلى فئات: الدخل المنخفض (905 دولار أو أقل)، الدخل المتوسط الأدنى (3595 - 906 دولار)، الدخل المتوسط الأعلى (3,596 - 11,115 دولار) والدخل المرتفع (11,116 دولار أو أكثر).

(21) UNDP, Human Development Report, 2007-2008.

(22) UNDP, Human Development Report, 2001.

(23) FIAS.

(24) www.waipa.org

(25) www.cofacrating.com

(26) www.fias.net

(27) www.fias.net

(28) WAIPA/UNCTAD. What' Next? Strategic Views on FDI. 2005.

(29) www.mida.gov.my

(30) www.waipa.org

المراجع العربية

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، العدد الرابع 2007.
وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، 28 يناير 2008.

المراجع الانجليزية

- Alfaro, L. and A. Charton, (2007), "Intra- Industry Foreign Direct Investment", NBER Working Paper No. 13447.
Heritage Foundation/Wall Street Journal, 2008 Index of Economic Freedom, 2008.
Kearney, A. T. (2008), Global FDI Confidence Report.
Morisset, Jacques and Kelly Andrews-Johnson, (2003), "The Effectiveness of Promotion Agencies at Attracting Foreign Direct Investment", FIAS Occasional Paper No. 16.
UNCTAD, (2008), Global Leaders' Investment Debate, XII Annual Conference, Accra, Ghana.
UNCTAD, (2007), World Investment Reports (issues from 1991-2007).
UNDP, (2007), Human Development Report. 2007/2008; www.undpo.org
UNDP, (2001), Human Development Report, 2001; www.undpo.org
WAIPA/UNCTAD, (2005), What' Next? Strategic Views on FDI; Geneve.
Wells, Louis T. and Alvin G. Wint, (2000), "Marketing a Country: Promotion as a Tool for Attracting Foreign Investments", revised edition, FIAS, Occasional Paper No. 13.
World Bank/IFC, (2004), Doing Business in 2008; www.doingbusiness.org
World Economic Forum, (2008), Global Competitiveness Report 2007-2008; Geneve.

Websites:

www.unctad.org

www.atkearney.com

www.heriatge.org

www.weforum.org

www.worldbank.org

www.doingbusiness.org

www.undp.org

www.cofacerating.com

www.fias.net

www.waipa.org

www.mida.gov.my

الملحق

قائمة هيئات تشجيع الاستثمار العربية وهيئات أخرى عضو في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار WAIPA: (30)

Algeria	Agence Nationale de Developpement des Investissements (ANDI)	www.andi.dz www.andi.gov.dz
Bahrain	Bahrain Economic Development Board	www.bahrainedb.com
Djibouti	Agence nationale pour la promotion des investissements (ANPI)	www.djiboutinvest.dj
Djibouti	Djibouti Ports and Free Zones Authority (DPFZA)	
Egypt	COMESA Regional Investment Agency	www.comesa.int
Egypt	General Authority for Investment & Free Zones (GAFI)	www.gafinet.org
Jordan	Jordan Investment Board (JIB)	www.jordaninvestment. com
Jordan	Aqaba Special Economic Zone Authority	www.aqabazone.com
Kuwait	Kuwait Foreign Investment Bureau (KFIB)	www.kuwaitfib.com
Lebanon	Investment Development Authority of Lebanon (IDAL)	www.idal.com.lb
Libya	Libyan Foreign Investment Board (LFIB)	www.investinlibya.com
Libya	Free Zone Corporation of Great Jamahiriya	
Mauritania	Direction de la Promotion de l'Investissement Privé	
Morocco	Ministère de l'Economie et des Finances	www.invest-in- morocco.gov.ma
Morocco	Regional Center for Investment in Greater Casablanca	www.casainvest.ma
Oman	Omani Centre for Investment Promotion & Export Development (OCIPED)	www.ociped.com
Palestine National Authority	Palestinian Investment Promotion Agency (PIPA)	www.pipa.gov.ps

Qatar (State of)	Economic and Commercial Promotion Department	www.investinqatar.com.qa
Saudi Arabia	Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA)	www.sagia.gov.sa
Saudi Arabia	Royal Commission for Jubail and Yanbu	www.rcjy.gov.sa
Sudan	Sudanese Investment Authority	www.sudaninvest.org
Tunisia	Foreign Investment Promotion Agency (FIPA)	www.investintunisia.com
United Arab Emirates	Dubai Development and Investment Authority (DDIA)	www.ddia.ae
United Arab Emirates	Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA)	www.dafza.gov.ae
United Arab Emirates	Ras Al Khaimah Free Trade Zone Authority	www.rakiftz.com
Yemen (Republic of)	General Investment Authority (GIA)	www.giay.gov.ye

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بآبكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضعفت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بل قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754

Fax: 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت
هاتف: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
فاكس: 4842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http:// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906 - 80 -23 - 2

Depository Number: 2008/145